

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

المسايرة مع بيانات المحقق الخوئي حول «سبعة أحرف»
ثم فحص المحقق الخوئي التفسير الثاني لسبعة أحرف قائلاً:[1]

«الأبواب السبعة: أن المراد بالأحرف السبعة هي الأبواب السبعة التي نزل منها القرآن و هي: زجر، و أمر، و حلال، و حرام، و مُحكَم، و متشابه، و أمثال.

وَاسْتُدِلَّ عَلَيْهِ بِمَا رَوَاهُ يُونُسُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابِ وَاحِدٍ عَلَى حِرْفٍ وَاحِدٍ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ وَعَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ: زَجْرٍ، وَأَمْرٍ، وَحَلَالٍ، وَحَرَامٍ، وَمَحْكَمٍ، وَمُتَشَابِهٍ، وَأَمْثَالٍ: فَأَحْلَلُوا حَلَالَهُ، وَحَرَمُوا حَرَامَهُ، وَأَفْعَلُوا مَا أَمْرَتُمُّ بِهِ، وَأَنْتُهُوا عَمَّا نُهِيْتُمُّ عَنِّهِ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْتَالِهِ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَقُولُوا آمِنًا بِهِ كُلُّ مَنْ عَنْدَ رَبِّنَا» [2].

ف مصدرها تعني أن الكتاب البدائي والمكتوب الأول قد تشكّل من باب واحد حول أصول الأعمال الكلية والمواضيع العامة كأصل الصلاة و... بينما القرآن الكريم قد اختصّ بسبعة أبواب، فيبدو أن العطف بين «سبعة أبواب» وبين «سبعة أحرف» هو تغایرٍ لا تفسيري فإن الرواية قد كشفت عن نماذج الأبواب السبعة دون الأحرف السبعة، ولكن أصحاب هذا التفسير قد اتخذوه عطفاً مفسّراً، ولهذا قد طمس المحقق الخوئي هذا الاتجاه أيضاً مُجيناً:

و يرد على هذا الوجه:

1. أنّ ظاهر الرواية كون الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن غير الأبواب السبعة التي نزل منها، فلا يصح أن يجعل (العطف) تفسيراً لها (لأحرف) كما يريد أصحاب هذا القول (بأن سعة أحد حرف هو نفس الأبواب السبعة).

2. أن هذه الرواية معارضة برواية أبي كريب، بإسناده عن ابن مسعود. قال: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ: حَلَالٌ، وَ حَرَامٌ، وَ مُحْكَمٌ، وَ مُتَشَابِهٌ، وَ أَمْثَالٌ» (وَ حِيثُ لَمْ تَسْتَذْكِرِ الْزَّجْرَ وَ الْأَمْرَ فَتُعَذَّبُ مُعَارِضَةً لِلْسَّبْعَةِ).[3].

و لكن **نجيب** بأن إشكاليته - أي المعارضة - ستتم لو استأذننا «مفهوم العدد» و تحديد الرواية لتلك النماذج بحيث تُعدّ السبعة ذات موضوعية و ركنية، بينما الأوفق أن الرواية ليس بمقام التحديد و الإحصار على هات السبعة كي تصادم الرواية الثانية و إنما قد استذكرت السبعة أو الخمسة نظراً لأهميتها الشامخة في وعي القرآن و إدراكه، فلا اتصدام إذن.

3. أنَّ الرَّوَايَةَ مُضطَرِّبةٌ فِي مفَادِهَا، فَإِنَّ الزَّجْرَ وَالحرَامَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَلَا تَكُونُ الْأَبْوَابُ سَبْعَةً (بِلَ سَنَةٍ) وَلَكِنْ نَلَاحِظُ عَلَيْهِ بَأنَّ الزَّجْرَ يُعَدُّ أَعْمَمَ مِنَ الْحَرَامِ وَالْمُكَرُّوِهِ فَلَا اِنْدِمَاجٌ بَيْنَ الزَّجْرِ وَالْحَرَامِ، فَيَظْلِلُ الْعَدْدُ سَبْعَةً عَلَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءً (وَأَبْوَابَ) أُخْرَى

لا تدخل في هذه الأبواب السبعة (و لم تذكرها الرواية) كذكر المبدأ و المعاد، و القصص، و الاحتجاجات (للأنبياء على قومهم) و المعرف (نظير: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) و غير ذلك و إذا أراد هذا القائل أن يدرج جميع هذه الأشياء في المُحْكَم و المتشابه كان عليه أن يدرج (بقيّة) الأبواب المذكورة في الرواية فيهما أيضاً، و يحصر القرآن في حرفين «المُحْكَم و المتشابه» فإن جميع ما في القرآن لا يخلو من أحدهما (حيث سيُصبح عدد السبعة عبّاً لاغياً).

ولكن قد أجبنا للتوّ بأن التماذج السبعة تُعدّ أهّم أو أجلّ مضمون القرآن فلا نتضرّر لو أدرجنا مختلف الأبواب ضمن المُحْكَم و المتشابه من باب عطف العام على الخاص في الرواية، فإنه تعالى قد نصّ عليه قائلاً: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحَكَّمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَ أَخْرُ مَتَّشِبِّهَاتٍ»⁴ فلا تُعدّ الرواية مضطربة من هذا الْبُعْد أساساً.

4. أن اختلاف معاني القرآن على سبعة أحرف لا يُناسب ما دلت عليه الأحاديث المتقدمة من التوسيعة على الأمة، لأنّها لا تتمكن من القراءة على حرف واحد (فتفسيرها بالأبواب لا يلائم التوسيعة على الأمة، فسيحدث تهافت في حِكمة السبعة).

5. أن في الروايات المتقدمة ما هو صريح في أن الحروف السبعة هي الحروف التي كانت تختلف فيها القراءة (كاختلاف أبي بن كعب مع غيره فلا ترتبط بالأبواب) و هذه الرواية إذا تمت دلالتها (تفسير الأحرف بالأبواب و لكن) لا تصلح قرينة على خلافها (معنى اختلاف القراءات، و لهذا سيحدث تضارب بينهما).

ولكن حبّذا لو أجاب السيد بأنّ معنى «الأبواب» لا ينسجم مع الروايات السالفة التي قد قيّدت: «بَأَلَّا تُخَتِّمْ أَيْةً عِذَابَ بِرْحَمَةٍ وَبِالْعَكْسِ» وبالتالي لا تخرج بمعنى الأبواب أبداً.

ثم استطاع المحقق الخوئي على المعنى الثالث الذي استلهّموه من «سبعة أحرف» قائلاً:

«الأبواب السبعة بمعنى آخر: إن الحروف السبعة هي: الأمر، و الضرر، و الترغيب، و الترهيب، و الجدل، و القصص، و المثل، و استدل على ذلك برواية محمد بن بشار، بإسناده، عن أبي قلامة قال: «بلغني أن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم قال: انزل القرآن على سبعة أحرف: أمر، و ضرر، و ترغيب، و ترهيب، و جدل، و قصص، و مثلاً»⁵ و جوابه يظهر مما قدمناه في جواب الوجه الثاني.».

فإن الإنصاف:

1. أن ظهور روايات سبعة أبواب لا ترتبط بسبعة أحرف فلابيُعدّها العرف عطفاً تفسيرياً كما تخيلوه بل عطفاً مغايراً حيث قد وضحت معنى الأبواب السبعة من دون أن تتعارض لتفسير الأحرف السبعة.

2. وأساساً إن هذه الروايات العددية لم تَحْصُر القرآن على خصوص تلك الأعداد بالضبط كي يُستخرج المفهوم المخالف فتتصدّم مع بقية الروايات بل قد نبهتنا على أهم العناوين الكامنة في القرآن الكريم بلا حصر.

[1] البيان في تفسير القرآن، ص: 183-185

[2] تفسير الطبرى: 1/23.

[3] تفسير الطبرى: 1/24.

[4] سورة آل عمران الآية 7.

